معارضوه اكدوا انه يسعى لاكتساب شعبية

مقربون من جمال مبارك ينفون تنسيقه مع امريكا حول المشروع النووي

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسام ابو طالب:

نفى اصدقاء جمال مبارك في لجنة السياسات التي اصبحت المحرك الرئيسي للحزب الوطني الحالكم ـ وجود تنسيق بين نجل الرئيس والادارة الامريكية بشأن المشروع النووي المصري الذي قال عنه جمال في مؤتمر الحزب الاخير بأنه لا بد من التفكير في اعادته للحياة.

وفي تصريحات خاصة لـ«القدس العربي» اكد د. حسام بدراوي عضو الامانة العامة للجنة السياسات ان جمال يؤمن بالديمقراطية لذا فان كل الافكار بشأن تطوير اداء الحزب او مراقبة الحكومة تطرح على مائدة النقاش امام الجميع.

جمال مبارك

ونفى ان يكون جمال او احد غيره ينفرد بقرار مشيرا الى ان الفكر الجديد داخل الحزب الحاكم نجح في ان يقوم بتطوير العمل ووضع آليات جديدة تضمن تطوير الاداء واعتماد الشفافية كمبدأ للمحاسبة، وانتقد بدراوي الذين يطلقون شائعات مفادها ان القصد من مؤتمر الحزب الاخير هو تعضيد نفوذ جمال مبارك.

واكد احمد عز رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب ان من يرمي الحزب بتهم عقد اتفاقات سرية مع الادارة الامريكية بغرض دعم وتلميع جمال مبارك يتحدث عن شائعات لا اساس لها من الحقيقة، وشدد عز على ان كل توجهات الحزب وجمال مبارك وطنية بحتة مؤكدا على ان نجل الرئيس يخاطب شعبه ويهتم فقط برضا المواطنين اما بالنسبة لما يقال حول مخاطبته ود امريكا فهو كلام لا اساس له من الحقيقة والمقصود به تشويه سمعة جمال، الذي كشفت السنوات الماضية انه قادر على النهوض بالحزب والدفع بالدماء الجديدة في مختلف المواقع مؤكدا على ان الخطوات التي اتخذها اصحاب الفكر الجديد قبل اعوام وتعرضوا بسببها لهجمات شرسة ادت لتحقيق انجازات يعترف بها بعض اعداء الحزب في الوقت الراهن خاصة المنصفون منهم.

واعتبر عز الذين يرددون معلومات عن وجود علاقات بين اعضاء لجنة السياسات ومسؤولين امريكيين يهدفون الى تقويض الشعبية التي يتمتع بها الحزب في الشارع المصري.

ودعا عز مختلف طبقات المجتمع للالتفاف حول برنامج الحزب من اجل الخروج بمصر من الأزمة التي تعيشها في الوقت الراهن.

وأثنى د. جمال عبد الاحد جمال الدين زعيم الاغلبية في مجلس الشعب على اداء مجموعة الشباب التي يقودها جمال مبارك، وحول الجدل المثار بشأن احياء البرنامج النووي المصري ومن الذي يقف خلفه وهل هو مجرد فقاعة في الهواء المقصود منها ترميم سمعة الحزب ونجمه الشاب، قال جمال الدين ان الرئيس مبارك صاحب القرار وانه يؤمن بضرورة ان تظل مصر دولة مستقرة وتستفيد من مختلف الابتكارات في مجال الطاقة ومن بينها الطاقة النووية معتبرا القرار الذي اعلن عنه الرئيس مبارك بانه يدعم خطط مصر التنموية.

يذكر ان القاهرة لا تزال تشهد جدلا شديدا حول التصريحات التي اطلقها جمال مبارك بشأن حق مصر في الاستفادة من الطاقة النووية في المجال السلمي شأن العديد من دول العالم، وقد اعتبرت قيادات في المعارضة المصرية تصريحات جمال التي دعمها والده الرئيس مبارك في خطابه الاخير في ختام مؤتمر الحزب الوطني مجرد ضجة اعلامية المقصود منها تلميع الزعيم الشاب امين لجنة السياسات ليكمل مشواره نحو مقعد الرئاسة خلفا لوالده.

وقد اكد د. عبد الحليم قنديل رئيس تحرير جريدة «الكرامة» والناطق بلسان حركة كفاية ان محل الاجراءات والتصريحات التي تطلق الآن سواء على لسان الرئيس مبارك او اي من رموز الحزب الغرض منها هو الاعداد لحفل تتويج جمال رئيسا لمصر.

اضاف قنديل ان الذين يتحدثون الان عن مشروع الطاقة النووية وحاجة مصر اليها وجدوا انفسهم في مأزق لان شعبيتهم في الشارع في انحسار دائم فراحوا يتحدثون عن مشاريع كبرى بغرض اعادة جذب انتباه الجماهير الغاضبة.

واكد الباحث امين اسكندر في تصريحات خاصة لـ«القدس العربي» بأنه لا يمكن فهم كلام عن مشروع نووي سلمي الا في اطار محاولة تدشين مشروع جمال مبارك الخاص بولاية الحكم.

وقال اسكندر من المستحيل ان يقتنع احد بان كلام جمال او والده عن المشروع النووي جاء بدون علم امريكي مسبق او على الاقل بغرض زيادة اسهم نجل الرئيس الذي يعاني من عزله شعبية كبيرة.

اضاف اسكندر انه لا يستطيع فهم كلام جمال حول استخدام الطاقة النووية الا في اطار البحث عن بطولة وهمية.

عمال يمنيون يصنعون الخنجر التقليدي «الجنبية» في صنعاء امس

الحزب الحاكم يشرب نخب الفوز والمعارضة تمنى بأسوأ خسارة

انتخابات الرئاسة اليمنية: شهر ساخن من الحملات وأسبوع عاصف لمرحلة الاقتراع والنتائج وأداء القسم

صنعاء ـ «القدس العربي»

ـ من خالد الحمادي:

أسبوع واحد استغرقته عملية الاقتراع للانتخابات الرئاسية اليمنية وما لحقها من انتظار للنتائج والاعتراف بها من قبل المعارضة، ومن ثم أداء اليمين الدستورية للمرشح الفائز وهو الرئيس علي عبد الله صالح، حيث شرب حزب المؤتمر الحاكم نخب الفوز فيما منيت المعارضة بخسارة فادحة.

أجريت عملية الاقتراع يوم الأربعاء، وتم أداء القسم الرئاسي يوم الأربعاء الذي يليه في الثلث الأخير من أيلول (سبتمبر) الجاري، وهو يوم استبشر به الرئيس صالح عقب أدائه اليمين الدستورية في مجلس النواب، وذكر أنه يوم شهد فيه اليمن تحولات عظيمة، ابتداء بيوم قيام ثورة أيلول (سبتمبر) 1962، مرورا بيوم الاقتراع، وانتهاء بيوم أدائه للقسم لفترة رئاسية قادمة تستمر سبع سنوات.

يوم الأربعاء يوم بشرٍ في نظر الرئيس صالح، لكنه ليس كذلك في نظر سكان بعض المناطق اليمنية، وبالذات مناطق محافظة البيضاء، حيث يرون يوم الأربعاء يوم شؤم، ويبالغون في الخصومة لمن ذكر أمامهم يوم الأربعاء، ويردون عليه بعنف.

وبعيدا عن تشاؤم أبناء البيضاء وتفاؤل الرئيس، تظل الانتخابات الرئاسية اليمنية فارقة أساسية ومنعطفا مهما في تاريخ التجربة الديمقراطية الوليدة في اليمن، لما شهدته من تحولات سياسية قلّما تجد مثلها في بلد عربي آخر، حيث شهدت فترة الخمسة أسابيع اليمنية أعنف موجات النقد وأشرس وسائل التجريح للرئيس المرشح صالح ولنظامه السياسي ولحزبه الحاكم.

وصالح الذي قرر أخيرا، بعد 28 سنة في السلطة، اتاحة المجال أمام منافسة حقيقية له في الانتخابات الرئاسية، قَبِل بكل ما رافقها من توجيه السهام نحوه، مثلما قَبِلت المعارضة بمرارة الهزيمة الانتخابية، واعتبرت اعترافها بنتيجة الانتخابات أمرا واقعا، الا أن القارئ للواقع السياسي اليمني يرى أنه لا خاسر في هذه الانتخابات، وأن كلا طرفي المعادلة الانتخابية، حزب السلطة والمعارضة، فائزان فيها مع اختلاف نوعية الفوز.

حزب السلطة فاز بمقعد الرئاسة، والمعارضة فازت بأخذ (نصيب وافر) من توجيه رسائل النقد واللوم والاتهام لحزب السلطة وللرئيس شخصيا، بشكل لم تكن تحلم به من قبل، ما جعل الفترة الانتخابية، فترة ذهبية بالنسبة لها أفرغت كل ما في جعبتها من نقد للرئيس ومن تقديم مرشحها بديلا عنه لـ(الخروج من النفق المظلم)، على حد تعبيرها.

سخونة المشهد الانتخابي اليمني، خلقت جواً من حرارة المتابعة الاعلامية والجماهيرية على المستوى الاقليمي، لا من أجل معرفة النتائج، فهذه محسومة سلفا، ولكن تشوّقا للنسبة التي ستمنح للمرشح المنافس للرئيس صالح، وهي النسبة التي يعتقدون أنها ستقول (لا) لصالح، و(نعم) لنظام بديل، فكانت النتيجة المعلنة رسميا نحو 77 % لصالح الرئيس الصالح، كما يحب أتباعه تسميته، وقرابة 22 % لصالح مرشح تكتل المعارضة فيصل بن شملان، والبقية لثلاثة مرشحين مستقلين.

ويحسب لصالح في نظر الكثيرين أنه سمح بهذه المنافسة الحقيقية له في هذه الانتخابات، بغض النظر عن النتيجة التي أفضت اليها، كما يحسب للمعارضة أنها استطاعت تقديم مرشح قوي يقوم بدور المنافس الكفؤ، ورضيت لنفسها خوض غمار تجربة انتخابية تعرف سلفا أنها غير قادرة على المنافسة فيها، كما يحسب للناخب اليمني أيضا سلامة العملية الانتخابية وتخفيض الحوادث الدموية الانتخابية الى أدنى مستوى.

وتباينت ردود فعل النخبة والوسط السياسي وكذا العامة حيال النتائج الانتخابية، ففي الوقت الذي عبّر فيه أتباع ومؤيدو حزب المؤتمر الحاكم عن سعادتهم بالنتيجة التي أفضت الى فوز صالح بفترة رئاسية جديدة، وهزيمة منافسه مرشح تكتل المعارضة فيصل بن شملان، أصيب أنصار تكتل المعارضة ومؤيدوهم بخيبة أمل كبيرة، الا أن كلا الطرفين يجمعان على ضرورة تغيير الأوضاع السيئة، وان بنفس الأشخاص.

علي مسعد، ناشط مؤتمري، عبّر لـ«القدس العربي» عن سعادته بفوز صالح، لكنه أكد أنه أمام صالح مهام جسيمة يفترض أن يقوم بها خلال الفترة القادمة، وأشار الى ضرورة خلق اصلاحات حقيقية في الوضع الاقتصادي والمعيشي وكبح جماح الفساد والمفسدين، وتحويل هذا الخطاب من النظرية الى التطبيق.

وأعرب عن خشيته من تحوّل الناخب اليمني ضد حزب المؤتمر في حال عدم تغيّر الحال المعيشي خلال انتخابات 2013 الرئاسية، والتي يتوقع أن تكون أكثر حماسة وأكثر سخونة.

أما صديق الحاج، من عناصر المعارضة، فقد أعرب عن استيائه الشديد من النتيجة الانتخابية واختزل رأيه بترديد مقولة بن شملان بأنها «حولّت العرس الديمقراطي الى مأتم». وتساءل الحاج عماً ينتظر من المأتم غير الأحزان، ولا ينتظر اصلاح الفساد بأيدي من عُرفوا بالمفسدين.

الا أنه شاطر مسعد بأن هذه الانتخابات والحمى التي رافقتها وضعت صالح أمام اختبار صعب لاثبات جديته في مكافحة الفساد وتحسين الأوضاع خلال فترة السبع سنوات القادمة من رئاسته، وبذلك فقط يمكن تغيير كفة التأييد الشعبي لصالحه، أو انقلابه عليه، لصالح غيره، بمن فيهم مرشح المعارضة القادم، خاصة وأن لعبة المنافسة فيها لن يكون صالح أحد أطرافها.

وعلى الرغم من أن باب الجدل الانتخابي اليمني، أغلق بأداء صالح القسم الدستوري أمام البرلمان الأربعاء الماضي لفترة رئاسية قادمة، الا أن هذه الانتخابات فتحت (بوابة واسعة) من التفاؤل لمنافسة جادة وحقيقية في الانتخابات الرئاسية القادمة في العام 2013، على اعتبار أن انتخابات الرئاسة لها ما بعدها وحيث يعتقد أن تكون بين متنافسَيْن مرشّحَيْن، وليس بين (مرشّح) و(رئيس)، كما هو حال هذه الانتخابات، بحكم أن هذه الدورة الانتخابية هي الأخيرة للرئيس صالح وفقا للدستور اليمني، اذا لم يُعدّل تلبية لمقتضيات المصلحة العامة.

مجلس شبه حكومي لحقوق الانسان في مصر يدعو الى الغاء «القيود» على الترشح للرئاسة

القاهرة ـ من منى سالم :

دعا مجلس شبه حكومي لحقوق الانسان في مصر امس الى اصلاح دستوري شامل يضمن بصفة خاصة تعديل المادة 76 لالغاء «القيود» المفروضة على الترشح لرئاسة الجمهورية.

وقال نائب رئيس المجلس القومي لحقوق الانسان كمال ابو المجد في مؤتمر صحافي ان المجلس شكل لجنة من اعضائه ومن خبراء قانونيين اعدت مشروعا لتعديل شامل للدستور.

واوضح ابو المجد، وهو استاذ القانون الدستوري وكان وزيرا في عهد الرئيس المصري السابق انور السادات قبل ان يختلف معه ويستقيل، ان المجلس قرر طرح مشروع تعديل الدستور لان «الشارع المصري عبر عن رغبة في الاصلاح السياسي وهو الذي ينبغي ان يحدد اجندة هذا الاصلاح وليس الحزب الوطني (الحاكم) ولا احزاب المعارضة».

واعتبر نائب رئيس المجلس القومي لحقوق الانسان الذي شكل قبل عامين بقرار من الرئيس المصري حسني مبارك، ان الاصلاح السياسي والدستوري يجب ان يتجه اساسا «نحو تخفيف التركيز الشديد للسلطة في يد رئيس الجمهورية ونحو تخفيف التراخي في تداول السلطة وتحقيق التوازن بين السلطات».

واكد ان المبادرة التي اطلقها الرئيس المصري حسني مبارك العام الماضي لتعديل المادة 76 لانتخاب رئيس الجمهورية بين اكثر من مرشح بدلا من اختياره بالاستفتاء «كانت جيدة ولكن صياغة التعديل (في ما يتعلق بشروط الترشيح للرئاسة) جاءت على نحو اجهض الغرض من المبادرة».

وتعد هذه اول مرة تقر فيها شخصية مقربة من السلطات المصرية بنواقص في الصيغة المعدلة للمادة 76 التي اقرت باستفتاء في ايار (مايو) الماضي وتضمنت قيودا على الترشيح لرئاسة الجمهورية وصفتها المعارضة بـ«التعجيزية». وقال ان المجلس القومي ناقش اقتراح لجنة الخبراء التي كلفها باعداد مشروع اصلاح دستوري في ما يتعلق بتعديل المادة 76 ولكنه لم يتفق على راي وقرر ان يواصل مناقشاته حولها.

واوضح ان اللجنة اقترحت ان تقتصر الضمانات المطلوبة لجدية الترشيح لرئاسة الجمهورية على حصول المرشح على تأييد خمسة الاف مواطن من عشر محافظات ولكن حدث خلاف واعترض عدد من اعضاء المجلس على ذلك معتبرين ان هذه ليست ضمانة كافية للجدية وطالبوا بضرورة حصول من يرغب في الترشح على تأييد 150 من الاعضاء المنتخبين في البرلمان وفي المجالس المحلية والنقابات والاتحادات العمالية.

يذكر ان قوى واحزاب المعارضة المصرية تعترض على هذا الشرط وتعتبره «مانعا» بسبب هيمنة الحزب الوطني على معظم هذه المجالس وعلى النقابات العمالية.

وشدد ابو المجد على ان اي «شروط لضمان جدية المرشح لرئاسة الجمهورية لا يجب ان تتحول الى موانع». واشار الى ان المجلس اكد ضرورة حذف العديد من الفقرات من المادة 76 وخاصة تلك التي تتضمن «ترتيبات لا ينبغي ان يشملها الدستور وانما يجب ان ينظمها القانون واللوائح التنفيذيه له».

وكانت المعارضة المصرية احتجت بشدة على تضمين نص المادة 76 المعدلة فقرات تحدد تشكيل واختصاصات لجنة الاشراف على الانتخابات الرئاسية وتحصنها من الطعن على قراراتها امام اي جهة قضائية.

واوضح ابو المجد ان اعضاء المجلس القومي لحقوق الانسان «وافقوا على تعديل المادة 77 من الدستور بحيث تقتصر مدة البقاء في الرئاسة على مدتين فقط»، موضحا ان «استقرار السلطة مطلوب ولكن شدة الاستقرار تقودنا الى الركود».

يذكر ان هذه المادة لا تحدد في الدستور الحالي اي سقف زمني لبقاء رئيس الجمهورية في السلطة.

واضاف ابو المجد ان المجلس ناقش كذلك تعديلات تتعلق بصلاحيات رئيس الجمهورية من اجل الغاء الصلاحيات التشريعية التي منحها اياها الدستور الحالي الذي وضع في العام 1971.

كما ان المجلس اتفق على ضرورة حذف المادة 74 من الدستور التي تنص على انه يحق «لرئيس الجمهورية اذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية ان يتخذ الاجراءات السريعة اللازمة ويجري الاستفتاء عليها خلال 60 يوما».

واكد ابو المجد ان هذه المادة «لا تحدد الاجراءات التي لا يحق لرئيس الجمهورية اتخاذها ولا تتضمن اي ضوابط ويتعين حذفها».

واضاف نائب رئيس المجلس القومي لحقوق الانسان انه تمت مناقشة النصوص المتعلقة بتعيين نائب لرئيس الجمهورية ولم يتم الاتفاق حولها، موضحا انه شخصيا «يعتقد ان تعيين نائب لرئيس الجمهورية وجوبي بموجب نصوص الدستور الحالي ولكن عددا من اعضاء المجلس اثار تساؤلات فقال البعض لو كان رئيس الجمهورية عسكريا فانه سيختار نائبا من بين العسكريين واذا كان مدنيا سيختار نائبه من المدنيين ولذلك تقرر استمرار المناقشة حول هذه النقطة».

وتأتي مناقشات المجلس القومي لحقوق الانسان حول التعديل الدستوري في وقت يدرس فيه الحزب الوطني الحاكم مشروع تعديل دستوري سيعرض على مجلس الشعب المصري خلال الشهور المقبلة.

وتترقب المعارضة المصرية هذه التعديلات الدستورية خاصة انها تخشى من ان تفتح الطريق لـ«توريث» الحكم الى جمال مبارك نجل الرئيس المصري الذي اصبح خلال السنوات الثلاث الاخيرة الرجل القوي في الحزب الوطني الحاكم. (ا ف ب)

انقسام سياسي داخل نظام الحكم حول استقبال قوات دولية في دارفور

سيناريوهات متعددة في ظل التهديدات الامريكية بفرض عقوبات ضد السودان

الخرطوم ـ «القدس العربي»:

يوما بعد يوم تتصاعد لهجة التخويف والوعيد من الادارة الامريكية وبالتحديد من الرئيس بوش ووزيرة خارجيته كوندوليزا رايس ضد السودان ووصلت هذه التهديدات امس الى مرحلة خطيرة اذ هددت رايس السودان بشكل اكثر مباشرة وخيرته بين التعاون والمواجهة.

الادارة الامريكية تتبع مع السودان سياسة العصا والجزرة وعندما يتصاعد الرفض الحكومي والشعبي ضد دخول القوات الدولية الى دارفور تعلن رايس وتوني بلير عن حوافز كبرى للسودان في حالة موافقته على دخول القوات الدولية، بل اعلنت رايس امس بان الحكومة السودانية اذا وافقت على دخول القوات الدولية ستجد في امريكا شريكا وفياً.

وعندما تهدأ التصريحات الحكومية قليلا ترفع امريكا العصا على الحكومة السودانية وتتوعدها بالويل والثبور وعظائم الامور. واكتشف الجميع ان اصرار امريكا على ارسال القوات الدولية الى السودان يخفي وراءه اجندة تستهدف السودان كله وليس دارفور.

الكونغرس الامريكي اعلن امس الاول عن مقترح لطرد السودان من الامم المتحدة وكأن هذا الكونغرس هو برلمان العالم يقرر في اي شيء في اي دولة.

الحكومة السودانية اعلنت عن سعيها بجدية لتوحيد الصف الوطني بمعالجة سياسية تشمل كافة الاحزاب السياسية والحركات المسلحة في دارفور الرافضة لاتفاق ابوجا للسلام، لكن هذا السعي الحكومي يسير ببطء جعل القوى السياسية المعارضة تشكك في نوايا وجدية الحكومة لتحقيق الوفاق الوطني. والمشهد السياسي السوداني يتمثل في كتلتين الاكبر فيهما تضم المؤتمر الوطني والاحزاب المؤتلفة معه والتي تشكل معه حكومة الوحدة الوطنية وهذه الاحزاب هي الاتحادي الديمقراطي جناح الهندي وثلاثة منقسمون من حزب الامة والاخوان المسلمين وانصار السنة .. ومعظم هذه الاحزاب صاحبة جماهير متواضعة ما عدا المؤتمر الوطني. اما الكتلة الثانية فهي تضم احزاب المعارضة حزب الامة بقيادة الصادق المهدي الذي فقد الكثير من قياداته وجماهيره بسبب الانشطارات التي حدثت فيه .. والحزب الشيوعي وهو صاحب جماهير متواضعة الا ان تأثيره كبير في المجتمع السوداني، والمؤتمر الشعبي بقيادة الدكتور الترابي .. وهذه الجبهة تؤيد التدخل الدولي بقوة .. بجانب شريكي الحكومة في السلطة الحركة الشعبية بقيادة سلفاكير وهو النائب الاول لرئيس الجمهورية وحركة تحرير السودان بدارفور بقيادة اركو مناوي كبير مساعدي رئيس الجمهورية وهما يشكلان سكيناً حادة في خاصرة الحكومة السودانية في حالة حدوث المواجهة بينها وبين القوات الدولية..

وزيرة الخارجية الامريكية كشفت نوايا التدخل الدولي في السودان اثناء محاضرتها امام الجمعية الافريقية امس الاول في واشنطن .. كشفت الاجندة الخفية لامريكا في السودان وقالت ان المشكلة ليست في الوضع الانساني في دارفور وانما اعادة هيكلة الحكم في السودان .. وهذا امر يدل بجلاء على اهداف المخطط الحالي المبتغى من القرار 1706. واثناء محادثات ابوجا سعت امريكا بقيادة مندوبها في المفاوضات مساعد وزيرة الخارجية المستقيل (روبرت زوليك) الى جمع الفرقاء وهددت الذين رفضوا التوقيع بأقسى العقوبات والتي من ضمنها الحرب العسكرية .. الا ان الذين رفضوا التوقيع اصروا على موقفهم ولم تفعل الادارة الامريكية لهم شيئا.

واذا لم تسارع الحكومة السودانية بتوحيد الصف الوطني السوداني خلال الاشهر الثلاثة والتي تمضي سريعا يوما بعد يوم فان المواجهة ستكون خطيرة.

واحدث ما صرحت به وزيرة الخارجية الامريكية انها هددت الرئيس البشير شخصيا وقالت في تصريح صحافي انه يعرض نفسه لعواقب وخيمة اذا ما اختار المواجهة مع الامم المتحدة حول انتشار القوات الدولية في دارفور .. ويقول المراقبون ان اعلان الادارة الامريكية بارسال خبراء وفنيين عسكريين ومعدات عسكرية الى دارفور لمساعدة القوات الافريقية هي الخطوة الاولى لارسال القوات الدولية خاصة ان هؤلاء الخبراء العسكريين غير محددة مهمتهم ولا المدة التي سيبقون فيها في دارفور بالاضافة الى ان الاتحاد الافريقي لم يطلب هؤلاء الخبراء.

الايام تمضي سريعا والادارة الامريكية تسارع الخطى معها والحكومة السودانية بطيئة الحركة والايقاع والقوى المعارضة للحكومة والمؤيدة للتدخل الاجنبي تتحرك في كافة الاتجاهات وهي اشبه بالمعارضة العراقية قبيل دخول القوات الامريكية الى العراق.

الايام المقبلة ستكون ساخنة سخونة طقس السودان وتحمل الكثير من المفاجآت غير المتوقعة .. وهناك علامات كثيرة ظهرت في الساحة السودانية: الحكومة تلوح بفض اتفاق نيفاشا والحركة الشعبية كذلك وهي تمارس ابتزازاً كبيرا على الحكومة .. والوضع الداخلي بهذه الطريقة سيكون في كف عفريت .. وسيكون مفتوحا على كافة الاحتمالات واكثرها سوءاً.

مقتل 25 مصريا في حادثين مروريين

■ القاهرة ـ رويترز: ذكرت مصادر أمنية أن 25 مصريا لقوا حتفهم امس الخميس في حادثين مروريين بمحافظتي المنيا وسوهاج جنوبي القاهرة. وقال مصدر ان شاحنة محملة بالحجارة انقلبت فوق حافلة صغيرة على الطريق الصحراوي الذي يربط بين القاهرة وأسيوط مما تسبب في سقوط 20 ضحية هم ركاب الحافلة.

وأضافت أن شخصا واحدا أصيب في الحادث الذي وقع حين حاول سائق الحافلة تجاوز شاحنة مما أدى الى اصطدامه بالشاحنة المحملة بالحجارة التي كانت قادمة في الاتجاه المضاد وانقلابها عليه.

وفي محافظة سوهاج لقي خمسة أشخاص حتفهم في حادث تصادم بين حافلة صغيرة وسيارة أجرة كما أصيب ستة اخرون. ومن بين القتلى سائقا الحافلة والسيارة اللتين تصادمت مقدمتاهما. ومعدل الحوادث المرورية في مصر من أعلى المعدلات في العالم بسبب سوء حالة الطرق ورعونة القيادة. ووقعت سلسلة من حوادث القطارات في الشهور الماضية قتل فيها عشرات الركاب مما أشعل غضبا عاما على ما يقال انه فشل الحكومة في تطبيق معايير الامان في وسائل المواصلات.

عندما يصبح الرقص الشرقي مصدر رزق لسكان المقابر في القاهرة

القاهرة ـ من جويل بسول:

في شقة متواضعة مكونة من غرفتين ومطبخ صغير شيدت فوق مقبرة، تعرض ام عصام احدث «ابداعاتها» وهي حلة رقص قرمزية مطرزة باللون الذهبي، ولكن بدون عارضات ولا منصة عرض.

ويقع مشغل ام عصام وهو في ذات الوقت مسكن اسرتها في نهاية طريق رملي. ومن نوافذها الضيقة تمتد على مدى البصر مدافن البساتين وهي واحدة من اقدم مقابر العاصمة المصرية.

ومثل مئات الآلاف من المصريين، اضطرت ام عصام تحت وطأة ازمة المساكن والفقر الى الاقامة في المقابر حيث شيدت المساكن بجوار وفوق المدافن.

واضطرت السلطات في القاهرة الى الخضوع للامر الواقع واوصلت شبكتي الماء والكهرباء الى هذه المساكن.

وتشرح ام عصام ذات النظرة الثاقبة رغم سنين عمرها الستين انها «قررت منذ ثلاث سنوات ان تعمل في صناعة اطقم الرقص الشرقي اذ لم يعد هناك اقبال على حياكة الملابس العادية».

وعندما بدات ام عصام مشروعها كان كل راسمالها ارادتها الشخصية وماكينة حياكة قديمة واستلهمت خطوطها من الراقصات اللواتي يظهرن على شاشة التلفزيون الذي يمثل مصدر الترفيه الوحيد لسكان المقابر.

ونجحت ام عصام وصارت اليوم تدير مشغلا تعمل فيه اربعون فتاة وسيدة من جيرانها واقربائها يقمن بتطريز الاقمشة التي تقصها في نفس الوقت الذي تتابع اعمالها المنزلية بينما يلعب اطفالها وسط المدافن.

وتقول ام عصام «اننا نصنع مئة حلة رقص شهريا وتتولى ابنتي مديحة تسويقها في شرم الشيخ والغردقة» وهي مدن سياحية تباع فيها حلل الرقص في المحلات للسياح الاجانب.

ورغم هذا الانتاج الكبير الذي يقتضي من ام عصام السهر حتى الفجر، فان العائد قليل، وهي تؤكد ان «كل حلة تكلف ما بين 50 الى 60 جنيها (8,7 و10,5 دولار) هي تبيعها اكثر قليلا من 150 جنيها (26 دولارا) ولكنها لا تكسب الا عشرين جنيها» لان بقية الربح يذهب لتغطية النفقات وخصوصا اجور الاهل والاقارب الذين يعملون معها.

وحتى لو كان مكسب ام عصام ضئيلا فانه يمكنها من توفير احتياجات اسرتها من الغذاء في بلد يكسب فيه غالبية السكان اقل من 600 جنيه شهريا (104 دولارا) وحيث تعاني نسبة تصل الى 10 % (وفق التقديرات الرسمية) من السكان في سن العمل من البطالة.

وتؤكد ام عصام بحسرة ان اصحاب المحلات يبيعون حلة الرقص للاجانب «مقابل 500 جنيه (87 دولارا) على الاقل».

ومع ذلك فان هذه الحائكة الماهرة لا تيأس وتواصل العمل ومعها حفيداتها على امل ان تتمكن يوما من ترك سكن المقابر.

وتعمل فوزية (7 سنوات) في تطريز حلل الرقص للاطفال.

وتقول ام عصام وهي تنظر الى حفيدتها بطرف عينها «لدينا ثلاثة مقاسات للاطفال والمراهقين».

وتؤكد فوزية وهي تضع حبات اللؤلؤ الزجاجي الملون في خيط طويل قبل ان تغرسه في القماش انها «تعلمت التطريز من جدتها». ولكن الحظ يبتسم احيانا لأم عصام وتتمكن من بيع انتاجها للاجانب مباشرة كما حدث مع سائح قطري سمع عنها من بعض المحيطين به فطلب منها حلل رقص بمواصفات خاصة. (رويترز)